وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 11 أبريل 2023

أخبار الطاقة

وكالة الطاقة الدولية تؤكد تسارع نمو الطلب العالمي على النفط بشكل حاد في 2023

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

وفي تقريرها الشهري لمارس، قالت وكالة الطاقة الدولية، بعد الانكماش بنسبة 80 كيلو بايت يوم في الربع الرابع من عام 22، من المقرر أن يتسارع نمو الطلب العالمي على النفط بشكل حاد خلال عام 2023، من 710 كيلو بايت يوم في الربع الأول من 23 إلى 2.6 مليون برميل اليوم في الربع الرابع من عام 23.

ومن المتوقع أن ينخفض متوسط النمو السنوي من 2.3 مليون برميل في اليوم في عام 2022 إلى 2 مليون برميل في اليوم، وأن يصل الطلب العالمي على النفط إلى مستوى قياسي يبلغ 102 مليون برميل في اليوم. يهيمن انتعاش الحركة الجوية وإطلاق الطلب الصيني المكبوت على الانتعاش. وقفز المعروض النفطي العالمي بمقدار 830 ألف برميل في اليوم في فبراير إلى 101.5 مليون برميل في اليوم حيث انتعشت الولايات المتحدة وكندا بقوة من عواصف الشتاء وانقطاعات أخرى. نتوقع أن تدفع البلدان غير الأعضاء في أوبك + نمو الإنتاج العالمي بمقدار 1.6 مليون برميل في اليوم هذا العام، وهو ما يكفي لتلبية الطلب في النصف الأول من عام 23، لكنه سيقصر في النصف الثاني عندما من المقرر أن تعزز الاتجاهات الموسمية وتعافي الصين الطلب إلى مستويات قياسية. بينما وصلت إنتاجية المصافي العالمية إلى أدنى مستوى موسمي في فبراير عند 81.1 مليون برميل في اليوم، حيث اندمج الانتعاش الخافت في الولايات المتحدة مع بدء الصيانة الموسمية المخطط لها في أماكن أخرى. وعلى الرغم من الانهيار في شقوق نواتج التقطير المتوسطة، لا تزال هوامش التكرير جيدة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الخام الروسي المخفض والمواد الأولية. نتوقع أن يصل معدل تشغيل 2023 إلى 82.1 مليون برميل في اليوم، بزيادة 1.8 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي. في حين تراجعت صادرات النفط الروسية بمقدار 500 ألف برميل في اليوم إلى 7.5 ملايين برميل في اليوم في فبراير مع دخول حظر الاتحاد الأوروبي على المنتجات النفطية المكررة حيز التنفيذ. انخفضت الشحنات إلى الاتحاد الأوروبي بمقدار 800 كيلو بايت/ يوم إلى 600 كيلو بايت/ يوم، مقارنة بأكثر من 4 ملايين برميل/ اليوم في بداية عام 2022.

وتراجعت أيضًا الشحنات إلى الصين والهند، بينما ارتفعت الشحنات بدون وجهة بمقدار 600 كيلو بايت/يوم إلى 800 كيلو بايت في اليوم. وهوت عائدات الصادرات 2.7 مليار دولار أخرى إلى 11.6 مليار دولار، بانخفاض 42٪ عن العام الماضي.

لكن، ارتفعت المخزونات العالمية المرصودة بمقدار 52.9 مليون في يناير، بعد الزيادة في كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (57.1+ مليون) وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (13+ مليونًا) وانخفاض النفط على المياه (17.2- مليونًا).

وارتفعت مخزونات النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 54.8 مليون، أي أربعة أضعاف متوسط الزيادة في خمس سنوات. عند 2851 مليونا، وصلت الأسهم إلى أعلى مستوى لها في 18 شهرًا. تظهر البيانات الأولية للولايات المتحدة وأوروبا واليابان زيادة 7.8 ملايين في مخزونات الصناعة في فبراير.

وفي التعاملات المحدودة النطاق، تراجعت العقود الآجلة للنفط الخام بنحو دولار واحد/ برميل شهريًا في فبراير حيث تلاشى التفاؤل المحيط بإعادة فتح الصين في مواجهة الانجراف المتشدد في سياسة البنك المركزي. واصل خام غرب تكساس الوسيط تراجعه في الفروق المادية وسط الزيادة المستمرة في مخزون الخام الأمريكي. وانخفضت الأسعار بمقدار 3 دولارات أخرى للبرميل في مارس مع تصاعد مخاوف الاقتصاد الكلي في أعقاب انهيار بنك وادي السيليكون.

يسلط الضوء

في حين أن السوق لا تزال عالقة في التيارات المتقاطعة من العرض التي تفوق الطلب الذي لا يزال ضعيفًا، مع ارتفاع المخزونات إلى مستويات لم تشهدها منذ 18 شهرًا. يعكس جزءا كبيرا من فائض الإمدادات سباق البراميل الروسية الهائلة لإعادة توجيهها إلى وجهات جديدة في ظل القوة الكاملة لحظر الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الاضطراب المتزايد في التجارة العالمية، فقد أدى ارتفاع غطاء المخزون إلى إبقاء العقود الآجلة لخام برنت في نطاق ضيق نسبيًا بين 80-85 دولارًا للبرميل منذ بداية العام.

وأدى ارتفاع المخزونات العالمية بمقدار 52.9 مليون برميل في يناير إلى ارتفاع المخزونات المعروفة إلى ما يقرب من 7.8 مليارات برميل، وهو أعلى مستوى لها منذ سبتمبر 2021 وتشير المؤشرات الأولية لشهر فبراير إلى المزيد من البناء. على الرغم من نمو الطلب الآسيوي القوي، كان السوق في فائض لثلاثة أرباع متتالية.

بينما ظل إنتاج النفط الروسي بالقرب من مستويات ما قبل الحرب في فبراير، انخفضت صادرات روسيا إلى الأسواق العالمية بأكثر من 500 ألف برميل في اليوم إلى 7.5 ملايين برميل في اليوم. انخفضت الشحنات إلى الاتحاد الأوروبي بمقدار 760 كيلو بايت/ يوم لتصل إلى 580 كيلو بايت/ يوم فقط. على مدار العام الماضي، كان على 4.5 ملايين برميل في اليوم من النفط الروسي الذي كان يذهب سابقًا إلى الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية ودول التعاون الاقتصادي والتنمية لآسيا أوقيانوسيا إيجاد منافذ بديلة.

قام المشترون الراغبون في آسيا، وبالتحديد الهند، وبدرجة أقل، الصين، باقتناص شحنات النفط الخام المخصومة، لكن زيادة كميات المياه تشير إلى أن حصة النفط الروسي في مزيج وارداتهم قد تكون أكبر من أن تكون مريحة.

وشكلت روسيا حوالي ٪40 و٪20 من واردات الخام الهندية والصينية، على التوالي، في فبراير. واستحوذت البلدان على أكثر من ٪70 من صادرات الخام الروسية الشهر الماضي.

بينما تتجه شحنات النفط الخام الروسي بشكل حصري تقريبًا إلى آسيا، تظهر مجموعة أكثر تنوعًا من المشترين للمنتجات المدعومة من الاتحاد الأوروبي. في فبراير، تراجعت صادرات المنتجات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي وحلفائه في مجموعة السبع بنحو 2 مليون برميل يوميًا مقابل مستويات ما قبل الحرب. الوقت نفسه، نمت الصادرات إلى آسيا بأقل من 300 ألف برميل في اليوم. ارتفعت الشحنات إلى إفريقيا وتركيا والشرق الأوسط بمقدار 300 كيلو بايت/ يوم و240 كيلو بايت/ يوم و175 كيلو بايت/ يوم على التوالي، بينما تلقت أمريكا اللاتينية نفس ما كانت عليه قبل الحرب. أدى نقص المشترين إلى تراكم النفط على المياه وتراجع صادرات المنتجات بمقدار 650 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي.

يبقى أن نرى ما إذا كانت هناك شهية كافية لمنتجات النفط الروسية الآن بعد أن تم وضع سقف للسعر أو إذا كان إنتاجها سيبدأ في الانخفاض تحت وطأة العقوبات ومشاهدة الإيرادات بالفعل تتضاءل. في فبراير، انخفضت عائدات صادرات النفط الروسية المقدرة إلى 11.6 مليار دولار - بانخفاض قدره 2.7 مليار دولار عن يناير عندما كانت الأحجام أعلى بكثير، وتقريباً نصف مستويات ما قبل الحرب.

وارتفعت الإيرادات المالية الروسية من مبيعات النفط بنسبة ٪22 عن يناير بعد تعديل قواعد ضرائب الصادرات، ولكن عند 6.9 مليارات دولار، أي ٪45 فقط من المستوى قبل عام، وفقًا لوزارة المالية الروسية.

على الأقل لهذا الشهر، أشارت موسكو إلى أنها ستخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم. ومع ذلك، يجب أن يتجاوز العرض العالمي للنفط الطلب بشكل مريح في النصف الأول من العام. ستعمل مخزونات البناء اليوم على تخفيف التوترات حيث يتأرجح السوق في عجز خلال النصف الثاني من العام حيث من المتوقع أن تدفع الصين الطلب العالمي على النفط إلى مستويات قياسية.

ومن المقرر أن يرتفع الطلب العالمي بمقدار 3.2 ملايين برميل في اليوم من الربع الأول من 23 إلى الربع الرابع من 23، مما يرفع متوسط النمو للعام إلى 2 مليون برميل في اليوم. ستكون مطابقة هذه الزيادة تحديًا حتى لو تمكنت روسيا من الحفاظ على الإنتاج عند مستويات ما قبل الحرب.

وتقول وكالة الطاقة الدولية، عن تقريرها لسوق النفط الشهري بأنه أحد أكثر مصادر البيانات والتنبؤات والتحليلات الموثوقة في العالم بشأن سوق النفط العالمية - بما في ذلك الإحصاءات والتعليقات التفصيلية على إمدادات النفط والطلب والمخزونات والأسعار وأنشطة التكرير، وكذلك كتجارة نفط لوكالة الطاقة الدولية ودول مختارة من خارج الوكالة الدولية للطاقة.

ضربة تأديبية لمضاربي النفط بعد تخفيضات أوبك+ الطوعية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تلقى مضاربو النفط في العالم ضربات قوية لم يتوقعها أحد، بعد إعلان عدد من دول تحالف أوبك+ عن تخفيضات طوعية لإنتاجها النفطي بنحو 1.66 مليون برميل يوميا، واعتبرها المحللون ضربة غيرت كل الحسابات، لكن من كان المقصود بها، بدأت الحقائق تتكشف عن أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا التخفيض القوي، الذي كشفه تقرير نشرته قناة العربية، أن المضاربين باعو النفط على المكشوف.

فكيف حصل ذلك، وكيف يعمل هؤلاء المضاربون؟ أنهم جزء من اليد الخفية في أسواق النفط. تقنياً تقوم عملية البيع على المكشوف على فرضية أن أسعار النفط ستنخفض فيقومون باقتراض عقود النفط الآجلة من شركات وبنوك وسيطة تحمل هذه العقود ثم يبيعونها في البورصات العالمية مثل نايمكس بسعر النفط الحالي.

وقبل استحقاق العقد يقومون بشرائه بسعر أدنى وإعادته للوسيط المقرض وتحقيق ربح من الفارق ولفهم المعادلة بشكل أبسط لنفترض هذا المثال عقد باعته شركة نفطية في بورصة نايمكس ينص على تسليم النفط الفعلي لشهر مايو بسعر 80 دولارا للبرميل ولنفترض أن بنك مورغان ستانلي اشترى هذا العقد، تأتي شركة ما متخصصة في البيع على المكشوف إلى البنك وتقترض منه العقد ثم تبيعه بسعر 80 دولارا للبورصة لكنها تراهن على أن سعر النفط سيصل إلى 70 دولارا للبرميل في وقت التسليم في مايو.

ولنفترض أن سعر النفط انخفض بالفعل عند تاريخ الاستحقاق إلى 70 دولارا، كما توقعت الشركة في هذا الحال تقوم بشراء العقد وإعادته لبنك موغان ستانلي وبذلك تكون قد حققت ربح بـ10 دولارات وغالباً ما تكون الأرباح خيالية من المضاربة في هذه العقود عندما يكون الاتجاه النزولي للأسعار واضحاً.

لكـن مـاذا حـدث بعد قرار التخفيضات الطوعية وكيـف تلقى المضاربون ضربة قاسـية، كان البائعون على المكشوف يراهنون على انخفاض النفط وعلى أن اجتماع أوبك+ الأخير في الثالث من إبريل 2023 لن يأتي بأي جديد بل سـيبقي على مسـتويات الإنتاج عند حالها والشـعور العام في الأسـواق يقاس عادة بين حجم مراكز الشراء المراهنة على صعود النفط المعروفة باسم «اللونق» ومراكز البيع على المكشوف المراهنة على النزول والمعروفة باسم «شورت».

تم الكشـف عن أرقام مهمة تفسـر قرار التخفيضات الطوعية، حيث شـهدت السوق النفطية أمرا لافتاً قبل الخفض ولأول مرة منذ نحو 6 أعوام حيث تفوق حجم مراكز الشورت على حجم مراكز اللونق بمعدل 1,4 مقابـل واحـد أي بأكثـر من بأربعين في المئة وهذا يعني أن حجم رهانات على انخفاض أسـعار النفط كان كبيراً للغاية.

لكن التخفيضات الطوعية أتت مفاجأة بعكس كل توقعات المضاربين قفزت أسـعار النفط سـريعاً ليتجاوز خام نايمكس الـ 80 دولاراً وتغيرت كل توقعات بنوك الاستثمار ليتوقع بعضها وصول برميل النفط إلى 100 دولار هذه السـنة. وفي خلفيات القصة تحذير أطلقه وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سـلمان عام 2020 عندما توعد المضاربين في أسـواق النفط بأنهم سـيتضررون بشـدة. فهل يغير قرار التخفيضات الطوعية من قواعد المضاربة على النفط في الأسـواق.

حتـى بعـد ارتفـاع أسـعار النفط الأسـبوع الماضي بعد خفـض إنتاج أوبـك المفاجئ، لا يبـدو أن تجار النفط مقتنعون بأن الأسعار ستستمر في الارتفاع. في الواقع، يبدو أن العقود الآجلة للنفط تتوقع تراجع الأسعار بعد صدمة الأسـعار على المدى القريب. وبينما ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت المؤشـر الدولي، بنسـبة 6.6 ٪، إلى 85.05 دولارًا للبرميل، على مدار الأسـبوع حتى الخميس، ارتفعت العقود الآجلة المنتهية في ديسـمبر 2023 بنسـبة 4.6 ٪، إلى 81.50 دولارًا. حقيقة أن العقود الآجلة لشـهر ديسـمبر يتم تداولها عند مستويات أقل من أسعار اليوم تبدو هبوطية: لماذا تشتري أسهم النفط إذا كانت أسعار النفط ستنخفض بحلول نهاية العام؟ لكن نمط التداول الحالي، المعروف باسـم التخلف، كان في الواقع إشـارة صعودية في الماضي، وقد يشـير إلى المزيد من المكاسـب لأسعار النفط والأسهم.

وقال د. أنس الحجي في حديث خاص في أحد البنوك الاستثمارية الكبرى، ذكرت أن نمو إنتاج النفط الصخري لا علاقة له بسوق النفط الخام، لقد تم توقع منذ عام 2017 أن النمو الكبير لن يكون ذا صلة، لذلك، إذا كنت متفائلًا بشأن النفط لأن الصخر الزيتي لا يفي بالغرض، هذا هو السبب في أن الأسهم الخاصة الرئيسة تغادر حوض بيرميان ولماذا تنتعش في الخارج بدلاً من ذلك.

صعدت الأسعار إلى أقصى حد هذا العام يوم الاثنين، حيث قفزت 6.3 بالمئة، عقب قرار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بخفض أكثر من مليون برميل من الإنتاج اليومي ابتداء من مايو. ومنذ ذلك الحين، رفعت المملكة العربية السعودية أسعار جميع مبيعاتها النفطية للعملاء في آسيا.

ارتفع النفط الخام بنسبة 26 ٪ عن أدنى مستوى له خلال منتصف مارس، عندما أدى الاضطراب المصرفي إلى الهروب من الأصول الخطرة. كانت الأسعار تتعافى بالفعل وسط تزايد الطلب الصيني على الوقود وضعف الدولار الأميركي، ولكن عندما تدخلت أوبك +، مما أدى إلى إرباك البائعين على المكشوف وتضخيم الانتعاش.

في غضون ذلك، تنحسر التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط حيث يلتقي كبار الدبلوماسيين من المملكة العربية السعودية وإيران لمواصلة إصلاح العلاقات، مما أدى إلى تصعيد التنافس المستمر منذ عقود والذي أدى إلى تأجيج الحروب بالوكالة وهز أسواق النفط.

إضافة إلى نقص المعروض، غرقت مخزونات الخام الأميركية بمقدار 3.7 ملايين برميل الأسبوع الماضي، مع انخفاض مخزونات البنزين ونواتج التقطير أيضًا. على الرغم من الصورة الأساسية، سيستمر التجار في التطلع إلى البيانات الاقتصادية الأميركية للحصول على مزيد من الأدلة حول مخاطر الركود ورفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

لدى المملكة قناعة بأن العالم يؤيدها بما تتخذه من تنظيمات لصالح سوق الطاقة العالمي وأن المملكة لا تحيد عما تعلنه وتتشبث به بأن هناك عشرات الفرص تضعها المملكة لتهدئة روعة أزمة الطاقة التي يعيشها العالم اليوم، برغم عدم تأثر إنتاج واستهلاك المملكة، بخلاف إمداداتها العالمية.

وهذ ما يؤكده وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان حينما قال للعالم أمتلك القدرة أن أقول بما حققنا وأنجزناه من شيء ملموس وقائم وسينفذ وما وقع عليه من عقود أتحدى من أراد أن ينفذ، ينفذ مثلما نفذنا أو أن نكون له القدوة والاحتذاء بأفعالنا.

النفط يستقر متبايناً مقابل توقعات النمو.. وضعف العرض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ظلت أسعار النفط دون تغيير تقريبًا أمس الاثنين واستقرت متباينة، حيث راهن المستثمرون باحتمال تشديد الإمدادات من منتجي أوبك + اعتبارًا من مايو مقابل مخاوف بشأن ضعف النمو العالمي الذي قد يضعف الطلب على الوقود.

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 5 سنتات إلى 85.07 دولارًا للبرميل، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 80.72 دولارًا للبرميل، مرتفعًا سِنْتين.

ارتفع كلا العقدين للأسبوع الثالث على التوالي الأسبوع الماضي، ليعودوا إلى المستويات التي شوهدت لآخر مرة في نوفمبر، بعد أن فاجأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها المستثمرين بإعلان المزيد من تخفيضات الإنتاج التي ستبدأ في مايو.

ستقطع المجموعة المعروفة باسم أوبك + إمدادات الخام عالية الكبريت من منتجي الشرق الأوسط بقيادة السعودية، وعقب هذا الإعلان، رفعت أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم أسعار الخام لشهر مايو لعملاء في آسيا والولايات المتحدة، كما أخطرت شركة النفط الحكومية العملاقة أرامكو السعودية العديد من العملاء الآسيويين بأنهم سيحصلون على أحجام العقود الكاملة في مايو على الرغم من خفض الإنتاج.

وقال وارن باترسون رئيس أبحاث السلع في أي ان جي: «أولئك الذين كانوا هبوطين يتساءلون عن توقعات الطلب في ضوء التخفيضات، بينما من الواضح أن أولئك الذين كانوا متفائلين يرون الآن سوقًا أكثر إحكامًا خلال النصف الثاني».

بشكل منفصل، يراقب المستثمرون تقدم المحادثات بين العراق وكردستان لاستئناف تصدير النفط الشمالي الذي قد يجلب مزيدًا من الخام عالي الكبريت إلى السوق العالمية. وشارك كبار منتجي النفط في محادثات بغداد في مؤشر على تقدم العراق وكردستان. وعندما التقى مسؤولون عراقيون وأكراد في بغداد هذا الأسبوع بسبب نزاع طويل الأمد أوقف صادرات النفط من إقليم كردستان العراق شبه المستقل، قالت مصادر إن وجود مسؤولين تنفيذيين دوليين يسلط الضوء على حل مشكلة جديدة.

وقالت المصادر كان راسل هاردي، رئيس شركة فيتول، أكبر شركة لتجارة النفط في العالم، جنبًا إلى جنب مع مديرين تنفيذيين من شركتي بتراكو وإنرجوبول التجاريين، وممثلين عن شركة إتش كي إن إنرجي وممثلين عن شركة النفط الكردية، من بين المفاوضين.

وقالت المصادر إن المديرين التنفيذيين، الذين تلعب شركاتهم دورًا رئيسا في إنتاج النفط الكردي وتنميته، كانوا هناك لتقديم أفكار حول أفضل السبل للمضي قدمًا، بعد تعطل الصادرات العراقية الشمالية عبر تركيا، مما أدى إلى خفض 0.5 ٪ من الإمدادات العالمية وزيادة الأسعار.

ويصدر العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، الجزء الأكبر من نفطه عبر ميناء البصرة الجنوبي على الخليج. وقال مسؤول بوزارة النفط العراقية مطلع على الاجتماع إن الهدف هو طمأنة الشركات بأن صفقاتها مع حكومة إقليم كردستان كانت آمنة.

ووقعت بغداد وحكومة إقليم كردستان اتفاقا مؤقتا الأسبوع الماضي لاستئناف تصدير النفط الشمالي في إطار جهود لإنهاء عقود من الخلافات السياسية والاقتصادية، كان ينظر إلى هذا التطور على أنه اختراق كبير، يظهر أن بغداد وأربيل عازمتان على تسوية الخلافات حول النفط والديون وفي نهاية المطاف خلافاتهما السياسية والاقتصادية.

وقال مصدر مطلع على المحادثات «الجميع يحاول تقديم تنازلات، هذا أمر ضخم بالنسبة للسياسة العراقية الداخلية، الحكومة الفيدرالية تريد الحفاظ على تماسك البلاد بأكملها بعد سنوات من المشكلات». وقال مصدران إن اجتماع يوم الاثنين بين مسؤولي حكومة إقليم كردستان والعراق، إلى جانب المسؤولين التنفيذيين الدوليين، اتخذ نبرة مماثلة، بهدف بناء الثقة بين جميع الأطراف.

وأكدت كيه ايه ار أنها كانت في الاجتماع لكنها رفضت التعليق، وأكدت بتراكو وجودها في المحادثات في بغداد وقالت إنها تنتظر حاليا مزيدا من التطورات، وصلت الأمور إلى ذروتها في 25 مارس، عندما أوقفت تركيا ضخ نحو 450 ألف برميل يوميًا من الخام العراقي عبر خط أنابيب من منطقة فيش خابور الحدودية إلى ميناء جيهان بعد أن فاز العراق بقضية تحكيم.

وقالت بغداد إن تركيا انتهكت اتفاقا بالسماح لحكومة إقليم كردستان بتصدير النفط إلى جيهان دون موافقتها، وهي إحدى نقاط الخلاف العديدة بين الحكومة الفيدرالية والسلطات الكردية في أربيل، التي قدمت في عام 2017 مسعى للاستقلال أدى إلى نشوب صراع قصير. ومن شأن أي حل للنزاع النفطي أن يعزز ثقة الصناعة الدولية في حكومة رئيس الوزراء محمد السوداني التي تولت السلطة في أكتوبر منهية عاما من الجمود السياسي في بغداد.

في محاولة لتعزيز إنتاج النفط العراقي، يقول سياسيون مقربون من السوداني ومسؤولون بارزون في قطاع الطاقة إنه يريد استعادة الثقة بين المستثمرين الأجانب وإظهار استعداد بغداد للتعاون مع شركات النفط العالمية، بما في ذلك حضور جميع أحداث الطاقة الكبرى شخصيًا.

وقال مصدر بوزارة النفط إن الحضور في اجتماع يوم الاثنين اتفقوا على إجراء مزيد من المحادثات حول كيفية تعديل العقود مع حكومة إقليم كردستان بما لا ينتهك آليات التصدير والتسويق لشركة تسويق النفط العراقية سومو.

وقال أحد المصادر إنهما ناقشا أيضا تسعير ووجهات خام حكومة إقليم كردستان. وقالت مصادر إن تدفقات خطوط الأنابيب من شمال العراق لم تستأنف بعد حيث ينتظر العراق ردا من تركيا، لكن بمجرد تنفيذ الاتفاق المؤقت، فإن سومو ستتمتع بسلطة تسويق وتصدير نفط حكومة إقليم كردستان.

وقالت المصادر إن الإيرادات ستودع في حساب تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان في البنك المركزي العراقي، لكن بغداد سيكون لها حق الوصول. وقال مصدر مطلع على المحادثات «الاختلاف الرئيس عن الماضي هو أن مشاركة سومو ستجعل الخام الكردي قابلا للتسويق بالكامل».

اعتمدت كردستان في السابق على التجار الذين يوقعون النفط الخام مع عدد صغير من المصافي التي كانت مستعدة لتحمل مخاطر المعارك القانونية المحتملة مع الحكومة المركزية العراقية، ومما زاد من تعقيد الصورة، أن كردستان اقترضت مليارات الدولارات من شركات تجارية ومنتجي النفط، بما في ذلك لبناء خط أنابيب جديد إلى تركيا، وتعهدت بسداد ديون من صادرات النفط المستقبلية.

مزيد من الدعم للأسعار، انخفض عدد منصات النفط الأميركية بمقدار اثنين إلى 590 الأسبوع الماضي، في حين انخفض عدد منصات الغاز بمقدار اثنين إلى 158، وفقًا لتقرير شركة بيكر هيوز يوم الخميس، في إشارة إلى أن الإنتاج الأميركي لن يرتفع في المدى القريب.

في الأسواق المالية العالمية، قد يساعد تقرير التضخم الأميركي الذي يتم مراقبته عن كثب والذي سيصدر هذا الأسبوع المستثمرين على قياس مسار أسعار الفائدة على المدى القريب.

وعلى الرغم من التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يبطئ رفع أسعار الفائدة بسبب الأزمة المصرفية الأخيرة، إلا أن تكاليف الاقتراض قد تستمر في الارتفاع إذا ظل التضخم قوياً، كما قال المحللون. وقال باترسون إن شركة أي ان جي تتوقع أن تنتهي دورة رفع أسعار الفائدة قريبًا بزيادة أخرى في مايو بينما قد تنخفض أسعار الفائدة في نهاية العام. وأضاف أن «السوق ربما تكون أكثر قلقا بشأن الاحتمال المتزايد لهبوط صعب».

كما عززت الارتفاعات الحادة في أسعار الفائدة الدولار، مما جعل السلع المقومة بالدولار مثل النفط أكثر تكلفة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى.

استقر النفط عند افتتاح الأسبوع حيث قام المتداولون بتقييم تحديات العرض في أعقاب خفض الإنتاج غير المتوقع من قبل أوبك +.

ولم يطرأ تغير طفيف على خام غرب تكساس الوسيط دون 81 دولارًا للبرميل بعد ارتفاعه بنسبة 7 ٪ الأسبوع الماضي عقب تحرك منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها. بينما تريد تركيا التفاوض مع العراق لتسوية أمرت بدفعها قبل إعادة فتح خط أنابيب يصدر 400 ألف برميل يوميًا، وفقًا لمسؤولين أتراك.

في غضون ذلك، قالت وزارة الطاقة الروسية إن البلاد خفضت إنتاجها النفطي بنحو 700 ألف برميل يوميًا الشهر الماضي. ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يتوافق مع المؤشرات الخاصة بصادرات البلاد المنقولة بحراً في مارس والإمدادات إلى المصافي المحلية.

يعود النفط الخام بعد ثلاثة مكاسب أسبوعية، وهي أطول فترة من نوعها هذا العام. في حين أن قرار أوبك + المفاجئ أعاد إشعال الرهانات الصعودية على الأسعار، تظهر بعض مؤشرات الطلب علامات ضعف مع استمرار مخاوف التباطؤ، سيحصل التجار على رؤى قيمة هذا الأسبوع حيث من المقرر أن تصدر أوبك ووكالة الطاقة الدولية توقعات شهرية، بينما من المقرر أيضًا إصدار بيانات التضخم الأميركية ومحضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وقال شارو تشانانا، استراتيجي السوق في ساكسو كابيتال ماركتس، «ستشكل البيانات الاقتصادية مدخلات رئيسة هذا الأسبوع لأسواق الطاقة»، «بالنظر إلى أن قرار أوبك كان يهدف جزئيًا إلى طرد البائعين على المكشوف من سوق النفط الخام، فقد تكون أسعار النفط أكثر قدرة على عكس أساسيات السوق».

المعروض النفطي يتقلص بوتيرة مفاجئة .. التخفيضات عكست أساسيات السوق بشكل أفضل

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تواصلت التأثيرات الإيجابية في السوق النفطية بعد تخفيضات تحالف «أوبك +» مستويات الإنتاج بشكل إضافي بدءا من أيار (مايو) المقبل، فيما تكبح المكاسب المخاوف من الركود والتباطؤ الاقتصادي العالمي، لكن تخفيضات «أوبك +» سمحت لأسعار النفط الخام بأن تعكس أساسيات السوق بشكل أفضل.

ويراقب تجار النفط الخام تقرير مؤشر أسعار المستهلكين لآذار (مارس) عن كثب هذا الأسبوع، إضافة إلى القيام بتحليل تقارير سوق النفط الشهرية لمنظمة «أوبك»، حيث تميل السوق إلى التركيز على قيود العرض.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون: إن بداية التداولات الأسبوع الجاري جاءت هادئة بسبب العطلات العامة في الدول الغربية وفي أعقاب ارتفاع الأسعار في الأسبوع الماضي بنحو 7 في المائة.

وتوقع المحللون أن النفط الخام الروسي المخفض الذي تشتريه الهند بكميات كبيرة سيشهد أيضا تسجيل مستوى أسعار أعلى خاصة إذا تجاوز سعر خام برنت مستوى مائة دولار للبرميل، مشيرين إلى أنه بعد إعلان تخفيضات «أوبك +» تجاوز سعر خام الأورال الروسي مستوى 60 دولارا للبرميل الذي حددته مجموعة السبع في إطار العقوبات الغربية على الإمدادات الروسية.

وقال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن أسعار النفط الخام تلقت دفعة إيجابية انتشلتها من تداعيات الأزمة المصرفية الدولية السابقة، ما بث حالة من المعنويات الإيجابية في السوق وتحديدا مع إعلان «أوبك +» عن إجراء تخفيضات إضافية للإنتاج من شأنها رفع إجمالي القيود إلى 3.6 مليون برميل يوميا.

وأوضح أن المعروض النفطي يتقلص بوتيرة سريعة ومفاجئة للأسواق، ما يعزز الأسعار ومثال على ذلك أظهرت بيانات دولية أن إنتاج روسيا النفطي انخفض بمقدار 700 ألف برميل يوميا بدلا من 500 ألف برميل يوميا المعلن عنها في مارس الماضي.

من جانبه، ذكر ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن تخفيضات إنتاج تحالف «أوبك +» كانت مفاجأة واسعة للسوق النفطية وفسرها البعض بوجود شكوك واسعة في توقعات الطلب في ضوء الإعلان عن هذه التخفيضات، مبينا أن أغلب التقديرات تميل إلى توقع سوق أكثر إحكاما خلال النصف الثاني من العام الجاري خاصة في ضوء تأخر استئناف شحنات النفط الخام من كردستان.

ورجح أن يكون لمزيد من البيانات الاقتصادية الضعيفة من الولايات المتحدة هذا الأسبوع دور مهم في تكثيف الضغط على الأسعار مثل مؤشر أسعار المستهلكين لمارس المقرر إطلاقه غدا الأربعاء وإذا أظهر ارتفاعا في معدلات التضخم فقد يؤدي إلى انخفاض الأسعار على الرغم من المخاوف المتزايدة بشأن العرض.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن تؤدي تخفيضات الإنتاج الأخيرة البالغة 1.66 مليون برميل يوميا - التي ينفذها ما يقرب من نصف أعضاء «أوبك +» في الفترة من مايو إلى ديسمبر المقبلين - إلى تشديد المعروض النفطي في السوق في النصف الثاني من العام الجاري، وذلك في أعقاب فترة قامت فيها شركات وبنوك دولية بتخفيض توقعات الأسعار بتأثير من توتر القطاع المصرفي في منتصف مارس الماضي، لكن بدأ الحديث حاليا مجددا عن العودة إلى مستوى مائة دولار لبرميل النفط مرة أخرى.

بدورها، أوضحت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية، أن تقلص المعروض النفطي بات حقيقة مستقرة في السوق في ضوء خفض إنتاج دول «أوبك +» الذي تزامن أيضا مع استمرار نشاط الحفر في الانخفاض في الولايات المتحدة.

وفيما يخص الأسعار، انخفض النفط أمس بعد تحقيقه مكاسب الأسبوع الماضي للمرة الثالثة على التوالي لقلق المستثمرين من زيادة أسعار الفائدة التي قد تحد من الطلب على النفط، ما أوجد حالة من التوازن بشأن احتمال انتعاش السوق بعد قرار منتجي (أوبك+) خفض الإنتاج.

وارتفع الدولار بعد أن أشارت بيانات الوظائف الأمريكية إلى شح في سوق العمل، ما يعزز التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيرفع أسعار الفائدة مرة أخرى.

وبحسب «رويترز»، انخفض خام برنت تسعة سنتات أو 0.1 في المائة إلى 85.03 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 15 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 80.55 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان القياسيان الأسبوع الماضي بنحو 7 في المائة بعد أن فاجأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، ومن بينهم روسيا، المستثمرين بالإعلان عن مزيد من تخفيضات الإنتاج اعتبارا من أيار (مايو).

الفحم مسألة خلافية بين وزراء طاقة مجموعة السبع الاقتصادية

يبحث وزراء طاقة مجموعة السبع الكبرى تغير المناخ وأمن الطاقة عندما يجتمعون في مدينة سابورو في شمال اليابان مطلع الأسبوع المقبل، حسبما أفادت تقارير محلية أمس.

وذكرت هيئة الإذاعة اليابانية «إن إتش كيه» أن أحد الموضوعات الرئيسة المدرجة على جدول أعمال الاجتماع الذي يستمر لمدة يومين، سيكون ما إذا كان سيتم وضع مستهدفات لتعزيز استخدام السيارات الكهربائية.

وتؤيد الولايات المتحدة وبريطانيا الفكرة، لكن من المتوقع أن تدعو اليابان إلى استخدام أوسع للوقود الاصطناعي الخالي من الكربون في السيارات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي. ولا تزال السيارات الهجينة التي تعمل بالغاز والكهرباء الأكثر شيوعا في اليابان عن السيارات الكهربائية بشكل كامل، بحسب «الألمانية».

ويعد الفحم مسألة خلافية أخرى. ووفقا للإذاعة اليابانية، تريد دول أوروبية تحديد موعد نهائي واضح للتخلص من استخدام محطات الطاقة العاملة بالفحم، لكن اليابان ترى أن الوقود التقليدي لا يزال له دور في ضمان استقرار إمدادات الكهرباء.

ويثير التنافس الأمريكي الصيني والحرب الروسية - الأوكرانية مخاوف عالمية رئيسة. وتأمل اليابان التي تستضيف الاجتماع التوصل إلى إجماع بشأن القضايا قبل انطلاق قمة مجموعة السبع الشهر المقبل في هيروشيما.

السعودية تورد كميات النفط المتعاقد عليها مع آسيا

الشرق الأوسط

قالت عدة مصادر مطلعة أمس الاثنين، إن شركة أرامكو السعودية العملاقة تعتزم توريد كامل الكميات المتعاقد عليها تحميل مايو (أيار) للعديد من المشترين في شمال آسيا، وذلك رغم تعهدها بخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يومياً. وفق وكالة «رويترز».

يأتي هذا بعد إعلان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها ضمن ما يعرف بتحالف أوبك بلس بشكل مفاجئ في وقت سابق من هذا الشهر عن خفض إضافي للإنتاج قدره 1.16 مليون برميل يومياً اعتباراً من مايو وحتى نهاية العام.

ويراقب المستثمرون الكميات التي تقوم أرامكو بتوريدها شهرياً عن كثب باعتبار أنها مؤشر على ما إذا كانت تخفيضات الإنتاج المقررة ستقلص الإمدادات إلى آسيا، أكبر سوق لاستيراد النفط الخام في العالم.

وقال مصدر في شركة تكرير آسيوية، طلب عدم نشر اسمه لأنه غير مخول بالحديث إلى الإعلام، إن المراقبين يتساءلون عما إذا كان الخفض الطوعي للإنتاج سيؤثر فعلاً على الإمدادات أم أن الهدف منه فقط هو دعم أسعار النفط.

وتسبب إعلان تحالف أوبك بلس في ارتفاع أسعار العقود الآجلة لخامي برنت وغرب تكساس الأميركي الوسيط 6 في المائة الأسبوع الماضي في عودة لمستويات لم تشهدها السوق منذ نوفمبر (تشرين الثاني). وفاجأت أرامكو السوق الأسبوع الماضي عندما قررت زيادة أسعار الخام العربي الخفيف للمشترين في آسيا للشهر الثالث في مايو. كما رفعت أسعار خامات نفطية الأخرى للعملاء الآسيويين وسط توقعات بتقليص المعروض في السوق.

وكان من المتوقع تراجع الطلب على النفط في آسيا في الربع الثاني مع خفض عدة مصافٍ آسيوية قدراتها التكريرية بما يصل في المجموع إلى 1.15 مليون برميل يومياً.

ولا يزال بعض المستثمرين يشعرون بالتفاؤل إزاء انتعاش الطلب على النفط في الصين، ويتوقعون تراجع المعروض في أسواق النفط العالمية في النصف الثاني من العام واتجاه الأسعار نحو 100 دولار للبرميل.

وفي أثناء ذلك، قالت مصادر تجارية إن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، وهي شركة نفط عملاقة مملوكة للدولة بالإمارات، أبلغت ثلاثة مشترين على الأقل في آسيا بأنها ستورد إليهم كميات النفط المتعاقد عليها بالكامل في يونيو (حزيران).

وتعتزم الإمارات خفض إنتاجها بمقدار 144 ألف برميل يومياً بداية من مايو في إطار تخفيضات أوبك بلس للإنتاج.

وانخفض النفط خلال تعاملات أمس الاثنين، بعد تحقيقه مكاسب الأسبوع الماضي للمرة الثالثة على التوالي لقلق المستثمرين من زيادة أسعار الفائدة التي قد تحد من الطلب على النفط، مما أوجد حالة من التوازن بشأن احتمال انتعاش السوق بعد قرار منتجي أوبك بلس خفض الإنتاج.

وارتفع الدولار بعد أن أشارت بيانات الوظائف الأميركية إلى شح في سوق العمل، مما يعزز التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيرفع أسعار الفائدة مرة أخرى.

وانخفض خام برنت 0.3 في المائة إلى 84.83 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:25 بتوقيت غرينتش، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.2 في المائة إلى 80.49 دولار للبرميل.

في الأثناء، قامت ناقلة النفط «ثيسيوس» بتفريغ حمولتها من النفط الخام الروسي في صهاريج تخزين بمصفاة «تيما» للنفط في غانا في مطلع الأسبوع الجاري، حيث كانت ترسو قبالة الميناء منذ 24 من فبراير (شباط) الماضي، بينما كانت تنتظر إذناً بالرسو.

وتظهر بيانات تتبع السفينة التي رصدتها «وكالة بلومبرغ»، ونشرتها أمس الاثنين، أن السفينة غادرت مرساها الأول صباح يوم الخميس الماضي، ورست عند نقطة رسو فردية بعد ظهر يوم الجمعة الماضي.

ويشار إلى أن نقطة الرسو الفردية يتم توصيلها بصهاريج التخزين في المصفاة عن طريق خط أنابيب تحت البحر.

وغادرت الناقلة نقطة الرسو الفردية صباح أمس الاثنين، بينما أشار غاطسها إلى أنها أفرغت حمولتها.

وأظهرت البيانات أنها كانت قد قامت بتحميل نحو 600 ألف برميل من النفط الخام من ميناء «نوفوروسيسك» على البحر الأسود في أواخر يناير (كانون الثاني) الماضي، وهي أول شحنة روسية يتم رصد وصولها إلى الدولة الواقعة في غرب أفريقيا منذ أربعة أعوام على الأقل.

تقرير دولي 3 مزايا تنافسية لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالسعودية

المدينة

تتمتع المملكة بمزايا تنافسية جادة في تجارة الهيدروجين الأخضر بفضل أشعة الشمس الدائمة والرياح والمساحات الشاسعة من الأراضي غير المستخدمة بحسب تقرير «أويل برايس» المختص بالصناعة النفطية. وتقوم الحكومة السعودية حالياً ببناء محطة هيدروجين خضراء بقيمة 5 مليارات دولار، ستعمل على تشغيل مدينة نيوم الضخمة المخطط لها عند افتتاحها في عام 2025. وسيستخدم مصنع الهيدروجين، الذي يطلق عليه اسم "هيليوس جرين فيولز"، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ونبه إلى أن شركة هيليوس يمكن أن تنتج قريباً هيدروجيناً أخضر أرخص من النفط. وتقدر "بلومبيرج نيو إنيرجي فاينانس" وهي شركة بحثية مهتمة بمجال الطاقة أن تكاليف شركة هيليوس يمكن أن تصل إلى 1.50 دولار للكيلوغرام بحلول عام 2030، وهي أرخص بكثير من متوسط تكلفة الهيدروجين الأخضر عند 5 دولارات للكيلوغرام وحتى أرخص من الهيدروجين الرمادي المصنوع من تكسير الغاز الطبيعي. من جانبها، قالت ألمانيا إنها بحاجة إلى كميات "كبيرة للغاية" من الهيدروجين الأخضر، وتأمل أن تصبح المملكة مورداً رئيسياً.

الطاقة النظيفة

وقالت أرامكو إنها تخطط لإنفاق 110 مليارات دولار على مدى العامين المقبلين لتطوير حقل غاز الجافورة، والوصول إلى 2.2 مليار قدم مكعب في اليوم من غاز المبيعات بحلول عام 2036 مع 425 مليون قدم مكعب يومياً من الإيثان . من جانبها أبلغت أرامكو المستثمرين أنها تخلت عن خططها الفورية لتطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال لصالح الهيدروجين. وقال الرئيس التنفيذي إن الخطة الفورية للمملكة هي إنتاج ما يكفي من الغاز الطبيعي للاستخدام المنزلي لوقف حرق النفط في محطات توليد الكهرباء وتحويل الباقي إلى هيدروجين.

كلفة الإنتاج أرخص مقارنة بالخارج.

أشعة الشمس والرياح أبرز المزايا.

طلبات دولية على الإنتاج السعودي.

الهيدروجين الأخضر بالمملكة

لماذا تستمر أسعار النفط في التذبذب على رغم خفض الإنتاج؟

أحمد مصطفى

اندبندنت

فتحت الأسواق الآسيوية تعاملات أول أيام الأسبوع على استقرار أسعار النفط في نطاق 80 – 85 دولاراً للبرميل، الذي كان متوسط أسعار الخام في الأسبوع الماضي. ولأن الأسواق الرئيسة في أوروبا وأميركا مغلقة، بسبب عطلة عيد الفصح، فيتوقع أن تبدأ تعاملات الأسبوع غداً على مستوى مماثل من دون ارتفاع في أسعار الخام.

وتداول المتعاملون في أسواق السلع عقود النفط الآجلة لخام «برنت» القياسي في أسواق آسيا بسعر يزيد بضعة سنتات على 58 دولاراً للبرميل، أما عقود الخام الأميركي الخفيف «مزيج غرب تكساس» فكانت عند سعر يزيد قليلاً على 80 دولاراً للبرميل.

ويبدو أن قرار بعض الدول الأعضاء في تحالف «أوبك+» بالخفض الطوعي للإنتاج بنحو 1.6 مليون برميل يومياً حافظ على استقرار الأسعار لكنه لم يؤد إلى ارتفاعها كما تحذر ردود الفعل الغربية غالباً مع كل قرار من «أوبك». ويرجح عدد من المحللين أن قرار خفض الإنتاج الطوعي مطلع هذا الشهر حال فقط دون تراكم تخمة معروض في السوق يخل بشدة بمعادلة العرض والطلب ولم يؤد إلى رفع الأسعار.

يضاف إلى ذلك أن مجموعة من صغار المنتجين لدول من تحالف «أوبك+» ومن خارجه زادت إنتاجها في الفترة الأخيرة بما عوض إلى حد كبير تأثير خفض الإنتاج الأخير، كما يخلص تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال». وذكر التقرير أن دولاً مثل نيجيريا والبرازيل وإيران وكازاخستان والنرويج وغويانا زادت إنتاجها النفطي بمئات آلاف البراميل يومياً مما خفف من تأثير الخفض الأخير من جانب الدول الرئيسة في تحالف «أوبك+».

وفرة العرض

ويستعرض تقرير الصحيفة كيف أن تلك الدول، وبعضها أعضاء في تحالف «أوبك+» لكنها لا تخضع لنظام الحصص بسبب مشكلات الإنتاج فيها وبعضها من خارجه مثل النرويج والبرازيل وغويانا، استغلت خفض الدول الكبرى المنتجة للنفط مثل روسيا والسعودية وبقية دول الخليج الأعضاء في «أوبك» لتزيد من إنتاجها. كذلك زادت الولايات المتحدة من إنتاجها النفطي بأكثر من مليون برميل يومياً في فترة الـ12 شهراً الأخيرة.

على سبيل المثال زادت نيجيريا من إنتاجها بعد تحسين تأمين نقل النفط في دلتا نهر النيجر، الذي غالباً ما تعطل نتيجة هجمات المسلحين. يقول كبير الاقتصاديين في «مورغان ستانلي» مارتين راتس «هناك زيادة إنتاج بنحو 100 ألف برميل يومياً من هنا وبنحو 200 ألف برميل يومياً من هناك... بالتالي يبدأ المرء في التفكير بأن الحديث عن ضغط الإمدادات في النصف الثاني ليس صحيحاً». ويشير راتس بذلك إلى التوقعات بأن سوق النفط العالمية قد تشهد نقصاً في المعروض بدءاً من منتصف العام الحالي.

مما يعزز وفرة العرض في سوق النفط العالمية أيضاً، كما يشير تقرير «وول ستريت جورنال»، ضعف الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا. وكان ذلك التراجع في نمو الطلب هو الذي أدى إلى قرار خفض الإنتاج الطوعي من جانب السعودية والكويت والإمارات والدول الأخرى بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً وكذلك تمديد روسيا خفض 500 ألف برميل من إنتاجها حتى نهاية العام.

ولم يؤثر ذلك كثيراً في الأسعار، على رغم أنها ارتفعت قليلاً في الأيام الأخيرة عن المستويات المنخفضة لها في شهر مارس (آذار) الماضي، لكن التقرير يذكر أن الأسعار عند مستوى 85 دولاراً للبرميل ليست مرتفعة عما كانت عليه مطلع الشهر الماضي، كما أنها منخفضة كثيرة عما وصلت إليه في فترة أزمة وباء كورونا حين بلغ سعر البرميل 125 دولاراً.

إلى ذلك صعدت أسعار النفط العالمية في تعاملات الإثنين، أولى جلسات الأسبوع، للجلسة السابعة على التوالي، مدعومة بتوقعات بتخفيضات الإنتاج التي يستهدفها تحالف «أوبك+» اعتباراً من مطلع مايو (أيار)، لكن المخاوف في شأن التوقعات الاقتصادية العالمية حدت من المكاسب. وارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» 10 سنتات أو 0.13 في المئة إلى 85.22 دولار للبرميل كما ارتفع خام «غرب تكساس الوسيط» الأميركي 10 سنتات أو 0.12 في المئة إلى 80.80 دولار للبرميل. وارتفع الخامان القياسيان الأسبوع الماضي بنسبة ستة في المئة في صعود للأسبوع الثالث على التوالي، ليعودا إلى مستويات لم تشهدها السوق منذ نوفمبر (تشرين الثاني) بعد أن فاجأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها المستثمرين بالإعلان عن مزيد من تخفيضات الإنتاج اعتباراً من مايو وحتى نهاية العام الحالي. وتلقت الأسعار دعماً بعد أن أظهرت بيانات في شأن خفض عدد منصات النفط الأميركية بواقع اثنتين إلى 158، في إشارة إلى أن الإنتاج الأميركي لن يرتفع في المدى القريب.

النفط السعودي

من جانبها تعتزم شركة «أرامكو السعودية» توريد كامل الكميات المتعاقد عليها تحميل مايو لعديد من المشترين في شمال آسيا، وذلك على رغم تعهدها بخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يومياً. ويراقب المستثمرون الكميات التي توردها «أرامكو» شهرياً من كثب، باعتبار أنها مؤشر إلى ما إذا كانت تخفيضات الإنتاج المقررة ستقلص الإمدادات إلى آسيا وهي أكبر سوق لاستيراد النفط الخام في العالم. وقال مصدر في شركة تكرير آسيوية إن المراقبين يتساءلون عما إذا كان الخفض الطوعي للإنتاج سيؤثر فعلاً في الإمدادات أم أن الهدف منه فقط هو دعم أسعار النفط؟ وفق «رويترز».وفاجأت «أرامكو» السوق الأسبوع الماضي عندما قررت زيادة أسعار الخام العربي الخفيف للمشترين في آسيا للشهر الثالث في مايو، كما رفعت أسعار خامات نفطية الأخرى للعملاء الآسيويين وسط توقعات بتقليص المعروض في السوق.

استغلال الخفض

وبالعودة إلى «وول ستريت « يفصل التقرير زيادة الإنتاج من قبل مجموعة الدول التي تحاول الاستفادة من خفض المنتجين الكبار إنتاجهم لضبط توازن السوق، على رغم أن تلك الزيادات تظل محل شك نتيجة مشكلات الإنتاج كما في نيجيريا التي يمكن أن تعاني مجدداً الهجمات على منشآتها النفطية أو إيران بسبب مشكلات الإنتاج في قطاعها النفطي المتردي نتيجة العقوبات. وتتحمل السعودية، أكبر منتج ومصدر للنفط، العبء الأكبر من خفض الإنتاج للحفاظ على توازن السوق، بحسب «وول ستريت جورنال».

وتوضح أرقام وكالة الطاقة الدولية أنه منذ شهر سبتمبر (أيلول) الماضي خفضت السعودية إنتاجها بمقدار 560 ألف برميل يومياً إلى 10.5 مليون برميل يومياً، وفي تلك الفترة خفضت الإمارات والعراق والكويت إنتاجها النفطي بنحو 100 ألف برميل يومياً لكل منها. وأدى الإعلان عن التخفيض إلى تعديل بعض المؤسسات توقعاتها لأسعار النفط ارتفاعاً.

يذكر أنه بعد قرار «أوبك+» خفض الإنتاج بنحو مليوني برميل يومياً في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي قدر «غولدمان ساكس» أن ترتفع أسعار النفط إلى 115 دولاراً للبرميل، لكن ما حدث أن الأسعار دارت حول 82 دولاراً لبرميل خام «برنت» القياسي في المتوسط للربع الأول من هذا العام، بل ووصلت إلى نحو 73 دولاراً للبرميل منتصف الشهر الماضي.

وثبت خطأ توقعات البنك الاستثماري الكبير، كما يقول كبير اقتصاديي الطاقة فيه دان ستريوفن، الذي برر ذلك بأن المؤسسة قدرت في البداية ارتفاعاً كبيراً في الطلب الصيني على النفط مع فتح الاقتصاد كاملاً بعد إغلاقات وباء كورونا، لكن ذلك لم يحدث. يضاف إلى ذلك زيادة الإنتاج من دول مثل نيجيريا التي رفعت إنتاجها بمقدار 350 ألف برميل يومياً إلى 1.3 مليون برميل يومياً منذ شهر سبتمبر إلى الآن.

كما أضافت إيران 200 ألف برميل يومياً في تلك الفترة، مستفيدة من تراجع صادرات فنزويلا التي تنافس إيران على المشترين للنفط من الدول التي تخضع للعقوبات. وعادت البرازيل لزيادة إنتاجها منذ شهر يناير (كانون الثاني) مع بدء تشغيل منصة إنتاج عائمة قبالة شواطئ ريو دي جانيرو.

وزادت كازاخستان إنتاجها في تلك الفترة بمقدار 240 ألف برميل يومياً، بعد أن عاد العمل في المنشآت التي تعطلت نتيجة الإصلاحات أو غلق منافذ التصدير على شاطئ البحر الأسود موقتاً بسبب الحرب في أوكرانيا.

غورغييفا لـ«الشرق»: خفض «أوبك+» إنتاج النفط استجابة لتباطؤ الاقتصاد العالمي

واشنطن - نورهان أبوسمرة و محمد عزب

اقتصاد الشرق

رأت كريستالينا غورغييفا، مديرة صندوق النقد الدولي، أن قرار تحالف «أوبك+» الأخير بخفض إنتاج النفط يعود إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، متمنيةً على الدول المنتجة مساعدة بلدان المنطقة التي قد تتأثر اقتصاداتها بهذا القرار.

أعلن تحالف «أوبك+»، الأسبوع الماضي، عن تخفيضات طوعية إضافية في الإنتاج بلغت 1.66 مليون برميل يومياً، بدءاً من مطلع مايو حتى نهاية 2023، ليُضاف إلى التخفيض البالغ مليوني برميل يومياً، الذي اتفق عليه التحالف في أكتوبر الماضي، والمقرر أن يمتد إلى نهاية العام الحالي أيضاً.

غورغييفا قالت لـ«اقتصاد الشرق»، اليوم الإثنين، على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقدة في واشنطن: «الحقيقة التي نواجهها أن هناك قدراً كبيراً من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، والنمو يتباطأ، ورد فعل «أوبك» يندرج في هذا السياق. لكن علينا أيضاً التفكير فيما يمكن فعله لدعم البلدان التي تتأثر بذلك، وعليه يمكن أن يتأتى أمر حسن إذا قررت دول «أوبك» القيام بذلك» (أي دعم بلدان المنطقة المستوردة للنفط).

مديرة صندوق النقد الدولي أكدت أنها ما زالت ترى بأن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي تشكّل نقطة مضيئة في الاقتصاد العالمي، منوّهةً بأن دول مجلس التعاون «تستمر بتنفيذ الإصلاحات، وتتفاعل بشكلٍ أكبر مع بقية العالم وبمسؤولية، وفي دعم الدول التي تحتاج مساعدة».

غورغييفا كانت صرحت لـ«اقتصاد الشرق»، في يناير، على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أن هناك بعض المواطن المضيئة على صعيد الاقتصاد العالمي، وتحديداً في دول الخليج والسعودية، ونأمل أن يكون هذا العام أفضل مما كنا قد توقعنا سابقاً».

أرامكو السعودية تطمئن عملاءها في آسيا على إمدادات النفط بعد تخفيضات أوبك+

الطاقة

طمأنت شركة أرامكو السعودية عملاءها في آسيا على إمدادات النفط خلال مايو/أيار المقبل، على الرغم من التخفيضات التي أعلنتها دول أوبك+.

وتعتزم عملاقة النفط السعودية توريد كميات كاملة من عقود الخام التي يجري تحميلها في مايو/أيار إلى العديد من المشترين في شمال آسيا.

يأتي تحرك أرامكو السعودية على الرغم من تعهّد المملكة بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا ضمن حصتها في خفض الإنتاج الطوعي الذي أعلنته 9 دول من أوبك+ الأسبوع الماضي.

تخفيضات أوبك+

يراقب المستثمرون مخصصات أرامكو السعودية الشهرية باهتمام بوصفه مؤشرًا على ما إذا كانت تخفيضات الإنتاج المزمعة ستقلص الإمدادات في آسيا، أكبر سوق لاستيراد النفط الخام في العالم. يأتي ذلك بعد أن أعلنت دول أوبك+، بقيادة السعودية، خفضًا إضافيًا للإنتاج قدره 1.6 مليون برميل يوميًا بدءًا من مايو/أيار، وهو ما رفع الحجم الإجمالي لتخفيضات التحالف إلى 3.66 مليون برميل يوميًا؛ بما في ذلك خفض مليوني برميل في أكتوبر/تشرين الأول، ما يعادل نحو 3.7٪ من الطلب العالمي.

وقال مصدر في شركة تكرير آسيوية إن الناس يتساءلون عما إذا كان الخفض الاختياري الإضافي سيؤثر بالفعل على الإمدادات، أو ما إذا كان مصممًا فقط لدعم أسعار النفط، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

وتسبب إعلان أوبك+ في ارتفاع العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 6٪ الأسبوع الماضي، لتعود إلى المستويات التي شوهدت آخر مرة في نوفمبر/تشرين الثاني.

سعر النفط السعودي

أعلنت أرامكو السعودية، الأسبوع الماضي، رفع أسعار الخام العربي الخفيف الرئيس الذي تبيعه إلى آسيا، للشهر الثالث في مايو/أيار.

كما رفعت أسعار الدرجات النفطية الأخرى للعملاء الآسيويين وسط توقعات بتقلص المعروض في السوق.

وقررت رفع أسعار بيع النفط السعودي الرسمية للخام العربي الخفيف إلى آسيا بمقدار 30 سنتًا أميركيًا إلى 2.80 دولارًا للبرميل، فوق متوسط أسعار سلطنة عمان/دبي، وفق ما جاء في وثيقة التسعير التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وكان من المتوقع أن يضعف الطلب في آسيا على النفط في الربع الثاني مع وجود العديد من مصافي التكرير في آسيا، وهي سينوبك، وثالث أكبر شركة تكرير في كوريا الجنوبية، وشركة إس أويل الكورية التابعة لأرامكو، وشركة فوجي أويل اليابانية بإغلاق 1.15 مليون برميل يوميًا من طاقة تقطير الخام في مايو/أيار.

ومع ذلك، لا يزال بعض المستثمرين متفائلين بشأن انتعاش الطلب على النفط في الصين، ويتوقعون أن خفض الإمدادات العالمية في النصف الثاني من هذا العام قد يدفع الأسعار نحو 100 دولار للبرميل.

إمدادات أدنوك

في غضون ذلك، قالت مصادر تجارية إن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، أبلغت 3 مشترين على الأقل في آسيا بأنها ستورد كميات تعاقدية كاملة من الخام في يونيو/حزيران.

وتخطط الإمارات لخفض 144 ألف برميل يوميًا من مايو في إطار تخفيضات أوبك+، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وكان بعض التجّار والمصافي قلقين بشأن تخفيضات محتملة في التوريد من أرامكو ومنتجي النفط في الشرق الأوسط، أو ما يسمى بالتخصيصات؛ ما دفعهم إلى البدء في التحدث مع مورّدين آخرين من خارج أوبك+ للحصول على إمدادات بديلة.

وتسعى أرامكو زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة تتخطى 50٪ بحلول عام 2030؛ الأمر الذي يُسهم في توفير مليون برميل إضافية من النفط تُخصص للتصدير.

وترى إستراتيجية الشركة أن قطاع البتروكيماويات سيكون الأكثر نموًا في الطلب على النفط والغاز خلال السنوات المقبلة.

تُجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تأتي في المركز الرابع عالميًا بين أكبر منتجي البتروكيماويات.

ومن بين منتجات قطاع الكيماويات لعملاقة النفط السعودية، جاءت المواد الأولية مثل المواد العطرية والأولفينات والبولي أولفينات، وكذلك منتجات أكثر تطورًا مثل البوليولات والأيزوسيانات والمطاط الصناعي.

دراسة سعودية: حظر عقود الغاز طويلة الأجل في أوروبا قد يهدد استقرار السوق

أحمد عمار

الطاقة

تخطط أوروبا لحظر عقود الغاز طويلة الأجل بعد عام 2049، في إطار خطة القارة العجوز نحو تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، لكن دراسة حديثة ترى عواقب وخيمة تزعزع استقرار السوق الأوروبية، ومن ثم نظام الطاقة بأكمله، جراء هذا المقترح.

وأكدت دراسة صادرة عن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) في المملكة العربية السعودية، أن العقود طويلة الأجل للغاز الطبيعي هي أداة ضرورية للحفاظ على أمن المعروض للعملاء والطلب للمنتجين في الوقت نفسه.

وترى أن الكمية المطلوبة من الغاز الطبيعي ستظل كبيرة حتى لو تحقق سيناريو شركة النفط البريطانية بي بي بانخفاض طلب الدول الأوروبية على هذا الوقود بنسبة 24٪ بحلول عام 2050، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

بداية القصة

كانت المفوضية الأوروبية قد اقترحت، في نهاية عام 2021، فرض حظر على عقود الغاز طويلة الأجل، بالإضافة إلى واردات الغاز التي لم تخفض من انبعاثاتها.

ويتعلق حظر عقود الغاز طويلة الأجل بالكمية التي تستوردها دول الاتحاد الأوروبي من البلدان غير الأعضاء، ويبدأ بعد عام 2049.

وبحسب الدراسة، نص الاقتراح على أنه لن تبرم أي عقود طويلة الأجل لتوريد الغاز الطبيعي تتجاوز مدتها نهاية عام 2049.

ومع ذلك، لم يقدم الإطار التشريعي لهذا الاقتراح أيّ إرشادات واضحة لأسواق الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي والهيدروجين، كما أنه لم يحدد أيّ نوع من الغاز المستورد الذي يجب خفض انبعاثاته أولًا؛ ما يثير حالة من عدم اليقين بشأن العقود المستقبلية.

ويهدف حظر عقود الغاز طويلة الأجل إلى تحقيق الأهداف البيئية التي حددتها الدول الأوروبية، ومنها الوصول إلى الحياد الكربوني داخل الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2050، قبل أن تحدد هدفًا آخر لتقليل الانبعاثات بنسبة 55٪ بحلول عام 2030.

مخاطر حظر عقود الغاز طويلة الأجل

يرى كابسارك أن حظر عقود الغاز طويلة الأجل سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الغاز بسبب ضرورة أن تكون وارداته منخفضة الكربون، والنقص المحتمل في الغاز الطبيعي التقليدي.

وعلى عكس ما يتوقعه الاتحاد الأوروبي، شددت الدراسة على أن وجود عقود الغاز طويلة الأجل ضرورة لتقليل الانبعاثات الكربونية من عمليات إنتاج الغاز؛ إذ تعد تقنيات خفض الانبعاثات، مثل التقاط الكربون وتخزينه وشراء تعويضات الكربون، مكلفة للغاية. وبناءً على التكلفة المرتفعة، يجب تداول المنتجات الهيدروكربونية المحايدة للكربون بأعلى سعر بسبب الاستثمارات الكبيرة مقارنة بالمنتجات التقليدية، وهو ما يحتاج عندها المنتجون لعقود طويلة الأجل تضمن لهم أن هناك طلبًا على الغاز منخفض الكربون.

ويوضح الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا

ومن المتوقع كذلك أن يؤدي غياب الالتزامات طويلة الأجل للعملاء إلى تراجع عزيمة المنتجين للاستثمار في المزيد من الإنتاج؛ الأمر الذي ينتج عنه نقص في المعروض من الغاز، ومن ثم زيادة الأسعار.

وضمن المخاطر -أيضًا- أن إلغاء عقود الغاز طويلة الأجل قد يمثل حجر عثرة في المفاوضات بين الدول الأوروبية والموردين البديلين المحتملين في ظل اتجاه دول القارة العجوز إلى استبدال الغاز الروسي من دول أخرى، التي ستحتاج إلى الاستثمار سواء لزيادة إنتاج منشآت قائمة أو بناء جديدة.

وتوقعت الدراسة اتجاه منتجي الغاز إلى استكشاف أسواق جديدة وبدائل أخرى لتسويق الغاز، على رأسها السوق الآسيوية مع توقعات نمو الطلب على الغاز بالمنطقة بقيادة الدول النامية.

وبحسب الدراسة، من المتوقع أن يؤدي تقلب الأسواق الفورية وافتقارها لأمن الطلب إلى تثبيط عزيمة منتجي الغاز الطبيعي التقليديين على الاستثمار في المشروعات الجديدة.

ويهدد حظر عقود الغاز طويلة الأجل -أيضًا- أمن العرض؛ إذ لن يتمكن المشترون الأوروبيون من الحصول على ضمانات توفير للكميات المطلوبة على المدى الطويل؛ ما يصعب من تحقيق الأهداف المناخية للكتلة، التي ستضطر دولها إلى استعمال أنواع أخرى من الوقود الأحفوري مثل الفحم.

حظر العقود الطويلة غير مفيد لـ4 أسباب

توصلت دراسة كابسارك إلى أن توجه الاتحاد الأوروبي لحظر عقود الغاز طويلة الأجل بعد عام 2049 سيكون غير مُجدٍ؛ لـ4 أسباب. وتضمن السبب الأول أن معظم العقود الحالية طويلة الأجل لخطوط الأنابيب ستنتهي في عام 2030، ولذلك ما زال بالإمكان تجديدها لمرة واحدة قبل بدء سريان التشريع المقترح في عام 2050، مع الوضع في الحسبان أن مدة العقود تتراوح بين 10 و15 عامًا.

بينما السبب الثاني أن الحظر سيؤثر بصورة بالغة في علاقات الاتحاد الأوروبي مع روسيا، التي تُعَد أكثر الدول حرقًا للغاز، وهو الأمر الذي يهدف الإجراء المقترح -في الأصل- إلى معالجته، لكن في الوقت نفسه لا يمكن لأي مصدر تعويض كميات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي.

ويشير السبب الثالث إلى أن رغبة الاتحاد الأوروبي بعدم إبرام عقود الغاز طويلة الأجل قد تعوق المحادثات مع موردي الغاز الطبيعي المحتملين الآخرين الذين بإمكانهم التعويض عن الغاز الطبيعي الروسي؛ إذ سيحتاج الموردون إلى ضمان الإيرادات المستقبلية قبل المضي قدمًا في المشروعات كثيفة رأس المال.

ورابعًا أرجعت الدراسة رؤيتها إلى أنه حتى لو انخفض استهلاك أوروبا للغاز الطبيعي بحلول عام 2050، سيظل الطلب كبيرًا من حيث القيمة المطلقة.

وبسبب حظر العقود طويلة الأجل، ستصبح علاقات الاتحاد الأوروبي مع مصدري الغاز الطبيعي الحاليين أكثر تعقيدًا، بالإضافة إلى تعقد المحادثات مع الموردين المحتملين أيضًا، وهو الأمر الذي سيهدد أمن الطلب على الغاز.

وتوقعت الدراسة أن يؤدي اتجاه الموردين للأسواق الآسيوية ردًا على مقترح الاتحاد الأوروبي، إلى تراجع أسعار الغاز في آسيا ويزيد من تنافسية المنطقة في كل القطاعات الصناعية، مقارنة بالسوق الأوروبية الأكثر تكلفة.

شكراً